

■ ١٠ فبراير ٢٠٠٣ ■

فتحي سرور:

مجلس الشعب ينتظر إسقاط عضوية نائبي اليوم

صرح الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بأن الحكم بزوال صفة العضوية جاء تطبيقاً للمادة ١١٨، والمادة ١١٩ مكرر من قانون العقوبات. فقد نصت المادة ١١٨ المذكورة على أن يعزل الجاني من وظيفته أو تزول صفتة في الجرائم التي أدان بها المتهمان بهاء الدين حسن المليجي، وحسين أحمد عويس عضواً لمجلس الشعب، وقد حددت المادة ١١٩ مكرراً (ب) من قانون العقوبات من يعتبر في حكم الموظف العام ومن بينهم من لهم صفة نيابة عامة سواء كانوا منتخبيين أو معينين.



فتحي سرور

ومع ذلك فإن تنفيذ هذا الحكم لا يتسنى إلا بصدور قرار من مجلس الشعب طبقاً للمادة ٩٦ من الدستور، الذي جعل إسقاط العضوية بقرار من المجلس، والمجلس يستمد ولايته من الدستور وهو أعلى من القانون.

وقال د. سرور فور إخطاره بالحكم: سأسحب إلى اللجنة التشريعية لأعداد تقرير عنه يعرض على المجلس للانتظر في إسقاط العضوية.